



الرقم : 1143/م.ع/2017  
التاريخ: 27/4/2017

السيد / عبد الرزاق قاسم المحترم  
المدير التنفيذي  
سوق دمشق للأوراق المالية

الموضوع : محضر اجتماع الهيئة العامة .

تحية و احتراماً،،

بإإشارة الى اجتماع الهيئة العامة للبنك العربي العربي - سورية ، نرجو ان نرفق لكم نسخة من  
محضر الهيئة المصدق عليه حسب الاصول .

وتفضلا بقبول فائق الاحترام و التقدير،،

حسان ابو النيل

أمين سر مجلس البنك العربي - سورية

البراء  
د. جاد العوزي  
حسان

رقم الوارد:	594
التاريخ:	2017/5/13
سوق دمشق للأوراق المالية	



مديرية الشركات	
٦٩	الرقم:
٢٠١٧/٥/٢	التاريخ
٧٥	اسم الدائرة



البنك العربي - سودية  
ARAB BANK-SYRIA

الهيئة العامة العادلة

2017/04/27 يوم الخميس الموافق

د. ط =  
سرج سرور

وزير اقتصاد ومالية  
٩١٢

عملأً بأحكام المادتين 164 و 165 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والمادتين 22 و 23 من النظام الأساسي للبنك العربي - سوريا، بخصوص الدعوة إلى اجتماع الهيئة العامة العادلة للبنك العربي - سوريا شركة مساهمة مغفلة عامة، وذلك في الساعة الواحدة ظهراً من يوم الخميس الموافق 2017/04/27 فندق الفور سيزنر - قاعة الحلبي، وفي حال عدم اكمال النصاب القانوني يكون الاجتماع الثاني بنفس المكان الساعة 2:00 ظهراً، حيث تم نشر الدعوة في صحفتين يوميتين لمدة يومين، والمرفق نسخة عن كل منها مع هذا المحضر، متضمنة جدول أعمال الجلسة وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 في

الصحف التالية:

- العدد 2624 بتاريخ 2017/4/9 جريدة الوطن
- العدد 16357 بتاريخ 2017/4/10 جريدة الثورة
- العدد 2625 بتاريخ 2017/4/10 جريدة الوطن
- العدد 16358 بتاريخ 2017/4/11 جريدة الثورة

وبناءً على الكتاب الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم 955/م.ع/2017 تاريخ 5/4/2017 والمتضمن إبلاغها الدعوة المذكورة لتسمية مندوباً عنها لحضور هذا الاجتماع.

وبناءً على الكتاب الموجه إلى مصرف سوريا المركزي رقم 954/م.ع/2017 تاريخ 5/4/2017 والمتضمن إبلاغه الدعوة المذكورة لتسمية مندوباً عنه لحضور هذا الاجتماع.

وبناءً على الكتاب الموجه إلى هيئة الأوراق والأسوق المالية السورية رقم 953/م.ع/2017 تاريخ 5/4/2017 والمتضمن إبلاغها الدعوة المذكورة لتسمية مندوباً عنها لحضور هذا الاجتماع.

فقد اجتمعت الهيئة العامة العادلة للبنك العربي - سوريا اجتماعها الأول في الساعة الواحدة ظهراً من صباح يوم الخميس بتاريخ 27/4/2017 في فندق الفور سيزنر بدمشق بحضور عدد من مساهمي شركة البنك العربي - سوريا المساهمة المغفلة العامة والذين يحملون تفاصيلهما بالأصلية وعددها ( 26,895,990 )



Hazem

جعفر

بـ 53.259 %) من رأس مال شركة البنك العربي - سورية المساهمة المغفلة العامة، وبـ 13,552,675 سهماً وتمثل مانسبته (26.837 %) من رأس مال شركة البنك وأسهمها بالوكالة وعدها (40,448,665 سهماً) - سورية المساهمة المغفلة، وبذلك يكون عدد الأسهم الإجمالي الممثلة (40,448,665 سهماً) العربي - سورية المساهمة المغفلة، وبذلك يكون عدد الأسهم الإجمالي الممثلة (40,448,665 سهماً) وتشكل ما نسبته (80.0964 %) من رأس مال شركة البنك العربي - سورية (وفق جدول الحضور المرفق).

كما حضر اجتماع الهيئة العامة العادية أغلب أعضاء مجلس الإدارة ومتذوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك كل من السيد/ احمد ياسين الحوري والستة/ الهام شحادة بموجب كتاب التكليف 1/12/3913 تاريخ 11/04/2017، وكل من السيدة/ رima القباني والستة هبة الهيل والستة/ ميساء البoshi و السيدة/ رفعا عيسى كمذوبين عن مصرف سوريا المركزي بموجب الكتاب 16/3318 ص ، تاريخ 23/04/2017، والستة/ سوزان شحادة والانسة / دارين زرقه كمذوبين عن هيئة الأوراق والأسوق المالية بموجب الكتاب رقم 326/ص-إ.م تاريخ 11/04/2017. كما حضر الاجتماع السيد/ محمد نصیر التقىمي والدكتورة ليلى السمان مدقق حسابات البنك.

وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توافرت، من حيث إصدار الدعوة وحضور مساهمين بأكثر من النصاب الذي توجيه المادة (166) من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وحضور عدد من أعضاء مجلس الإدارة وتمثيل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمنصب عنها، وتمثيل مصرف سوريا المركزي بمنصب عنه، وتمثيل هيئة الأوراق والأسوق المالية السورية بمنصب عنها، فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.

بعد أن تنازل كافة الحضور عن الشروط الشكلية للدعوة بدأت الهيئة العامة العادية للبنك العربي - سورية، شركة مساهمة مغفلة أعمالها.

استناداً لأحكام المادتين 181 و 182 من قانون الشركات، ترأس الهيئة العامة العادية رئيس مجلس إدارة البنك الدكتور / خالد الوزني الذي سمي كل من السيد / حازم صلاح دانيال، و السيد / محمد رحبي الاحمر كمراقب تصويت والسيد / غسان خميس أبو النيل كمدون لوقائع الجلسة.

وبعد التأكد من تحقق شروط انعقاد الهيئة العامة العادية وموافقتها بالإجماع على جدول الأعمال، أعلن رئيس الجلسة بدء مناقشة بنود جدول الأعمال على النحو التالي:

1. الاستماع لتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للدورة المالية 2016، ولخطة العمل

للسنة المالية المقبلة.

2. الاستماع لتقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقعة بتاريخ 31 كانون الأول 2016.



Hojel

✓

✓

✓

✓

3. مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.

4. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات، إن أمكن، وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.

5. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح، إن وجدت، وفق مقترن مجلس الإدارة.

6. البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2016 واتخاذ القرار بشأنها.

7. انتخاب مدقق الحسابات لسنة مالية واحدة وتعيين تعويضاته.

8. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2016.

9. الاطلاع على الاستقالة المقدمة من عضو مجلس الإدارة السيد / محمد ياسين رباح بتاريخ 2017/3/14.

10. الموافقة على تجديد عقد الإدارة الموقع بين البنك العربي ش.م.ع، الأردن والبنك العربي - سورية لمدة سنة اعتباراً من 1/1/2017 ولغاية 31/12/2017 بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي.

#### 1. الاستماع لتقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2016، ولخطة العمل للسنة المالية

##### المقبلة:

قام الدكتور / خالد الوزني - رئيس الجلسة - بقراءة تقرير مجلس الإدارة و الذي تضمن استعراض ما تم إنجازه حتى نهاية العام 2016 على مختلف الأصعدة و خطة البنك لعام 2017، كما تضمن تقرير مجلس الإدارة التطورات على صعيد المشهد الاقتصادي العالمي و الإقليمي و المحلي، حيث ساهم التراجع الملحوظ في أسعار النفط و تباطوء النمو الاقتصادي للصين بالإضافة إلى عوامل أخرى في تدني آفاق نمو الاقتصاد العالمي، بينما مازالت التحولات و الإضطرابات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تمر بها العديد من دول منطقتنا العربية و ما صاحبها من غياب للإستقرار السياسي و سيادة حالة من عدم وضوح الرؤية، تسهم و بشكل ملحوظ في تعزيز حالة التراجع في الأداء الاقتصادي و المالي على المستوى الإقليمي. كما استمرت الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد السوري، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد منذ عدة سنوات، بالتأثير سلباً على مختلف القطاعات الاقتصادية و زيادة المعاناة و تعميق حالة الركود الاقتصادي على صعيد كل من الأفراد و المؤسسات. كما كان للتراجع الملحوظ في أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى نتيجة لذلك الظروف الأثر الهام في التأثير على معدلات الأداء الاقتصادي بشكل عام.



كما اشار التقرير الى ان إستراتيجية البنك العربي - سورية ارتكزت خلال السنوات الماضية بشكل اساسي على تعزيز قدرة المصرف على البقاء والإستمرار من خلال التكيف مع طبيعة الظروف التشغيلية الصعبة وغير المستقرة وتعزيز القدرة على مواجهة تراجع مستوى العمل والنشاط المتاح مع ما صاحبه ذلك من تراجع في حجم الإيرادات التشغيلية و الارباح المتحققة. لقد ركز البنك على محاولة السيطرة ما أمكن على المصروفات التشغيلية رغم الإرتفاعات الحادة التي شهدتها الأسعار في السوق المحلي نتيجة لتراجع أسعار الصرف، بالإضافة إلى العمل على المحافظة على موظفي البنك بإعتبارهم من أهم موجودات المؤسسة وأسباب نجاحها. من جانب آخر، ركزت إستراتيجية البنك بشكل خاص على التعامل مع محفظة القروض المتعثرة والحفاظ على حقوق المصرف، رغم الصعوبات التي يواجهها البنك في هذا المجال، من خلال إستمرار التواصل مع عملاء البنك المديين، بصورة ودية أو من خلال إقامة القضايا أمام المحاكم المختصة، لمحاولة الوصول إلى تسويات مقبولة تسمح بإسترداد حقوق البنك، خاصة وأن زيادة طول فترة الأزمة وما قد ينجم عن ذلك من زيادة في الضغوط والصعوبات الاقتصادية سيؤدي إلى تفاقم حالات التعرّض الإنتماني والآثار السلبية المرتبطة على المصرف نتيجة لذلك.

كما اشار التقرير الى النتائج المالية حيث بلغت الارباح (متضمنه ارباح مركز القطع البنوي) للبنك العربي - سورية لعام 2016 مبلغ وقدره 8,043,902,264 ليرة سورية (ثمانية مليارات و ثلاثة واربعون مليون و تسعمائة واثنان الف و مئتان و اربعة و ستون ليرة سورية).

أما فيما يتعلق بالعام 2017 فان خطة البنك للعام 2017، تشكل استمرارية للسنوات السابقة، حيث كانت اهم هذه الاهداف كما يلي:

- المحافظة على جودة المحفظة ومتابعة الديون المصنفة بشكل حيـث.
- المحافظة على مستويات سيولة مقبولة.
- تعزيز الدور الرقابي للدّوائر المعنية للتخفيف من اثر المخاطر التشغيلية.
- العمل على المحافظة على الموظفين المتميزين و العمل على تأهيلهم بشكل افضل.

2. الاستماع لتقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة و الموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2016، ومناقشة اقتراح المجلس فيما يتعلق

بهذه الحسابات والأرباح المحققة:



قام السيد/ محمد نصیر التميمي / الدكتورة ليلي السمان - مفتش الحسابات - بتلاوة التقرير إلى الهيئة العامة للبنك العربي - سورية عن وضع الشركة المالي حتى الفترة المنتهية في 31/12/2016، وخلص إلى أن ميزانية و حسابات الشركة صحيحة وأعدت وفقاً للقانون والأصول وتنظر بشكل عادل حسابات الشركة عن السنة المالية 2016.

**3. مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما:**

ناقشت الهيئة العامة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات وميزانية الشركة وحساباتها، وبعد أن أجاب مجلس الإدارة على عدد من الأسئلة والاستفسارات المقدمة من السادة المساهمين، انتهت الهيئة العامة إلى الموافقة عليهما بالإجماع.

**4. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصادر:**

تمت مناقشة موضوعي الاحتياطيات في ضوء بناء على نتائج البنك المتحققة لعام 2016. وبناءً على نتائج البنك المتحققة لعام 2016 (خسائر قبل الضريبة 1,787,304,621 مليون وسبعمائة و سبعة وثمانون مليون و ثلاثة واربعة الاف وستمائة وواحد وعشرون ليرة سورية) وذلك بعد استبعاد الارباح الناجمة عن إعادة تقييم مركز القطع الاجنبي من رأس المال، ولذلك فلا يتوجب اقتطاع أية احتياطيات لهذا العام.

**5. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح، إن وجدت، وفق مقترن مجلس الإدارة:**

بين رئيس مجلس الإدارة أنه رغم وجود أرباح بقيمة 8,043,902,264 (ثمانية مليارات و ثلاثة واربعون مليون و تسعمائة واثنان الف و مئتان و اربعة وستون ليرة سورية) إلا أن هذه الارباح تتضمن أرباح غير محققة وغير قابلة للتوزيع، و تبلغ الخسائر المدورة للسنوات السابقة 10,768,249,722 مليار ليرة سورية (عشرة مليارات و سبعمائة و ثمانية وستون مليون و مئتان و تسعة واربعون الف و سبعمائة واثنان وعشرون ليرة سورية)، لذلك لا يوجد أرباح قابلة للتوزيع.

وقد وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ذلك.

**6. البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2016 واتخاذ القرار بشأنها:**

تمت مناقشة موضوع تعويضات أتعاب أعضاء مجلس الإدارة عن عضويتهم في المجلس خلال العام 2016، وخلصت الهيئة العامة إلى أن عدم وجود أرباح محققة يمنع من توزيع أي تعويضات لأعضاء مجلس الإدارة. و بالتالي لا يوجد أي مكافآت لرئيس و أعضاء مجلس الإدارة كما بين الدكتور / خالد الوزني ان مبلغ 20,741,506 ليرة سورية (عشرون مليون و سبعمائة و واحد واربعون الف و خسمائة وستة ليرات سورية) وبالنسبة للدكتوره بالتقدير السنوي لعام 2016 تمثل مصاريف سفر و إقامة لأعضاء المجلس ، وافتقت الهيئة العامة بالاجماع على صرف هذا المبلغ المذكور أعلاه .



١٢٣٤٥

٦٧

٠

أما بالنسبة لبدلات أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2017، فقد طلب الدكتور / خالد الوزني بأن تفوض الهيئة العامة رئيس مجلس الإدارة بإتخاذ القرار المناسب بهذا الخصوص حسب ما تقتضيه ضرورات العمل.

و قد وافقت الهيئة العامة على تفويض رئيس المجلس بهذا الموضوع بالإجماع على ذلك.

#### **7. انتخاب مدقق الحسابات لسنة مالية واحدة وتعيين تعويضاته:**

استناداً لأحكام المادة / 24 / من النظام الأساسي للبنك بشأن تعيين الهيئة العامة مؤسسة عربية أو دولية من ذوي الأختصاص والسمعة والنزاهة في التدقيق، وكذلك كمفوض خارجي لتدقيق الحسابات حسب معايير المحاسبة الدولية ومبادئه ومقررات لجنة بازل، ولاحقاً لتعليمات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لجهة تعيين مدقق حسابات. وبعد التداول ومناقشة مداخلات السادة المساهمين، انتخبت الهيئة العامة بالإجماع مفتش حسابات من جدول المحاسبين القانونيين الصادر عن وزارة المالية السادة / شركة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) و تميمي و السمان محاسبون قانونيون المدنية و المهنية و ذلك للدورة المالية 2017 و فوضت الهيئة العامة بالإجماع مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

8. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2016.

وأقفلت الهيئة العامة بالإجماع على تبرئة ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام وممثلي البنك عن اعمال الشركة خلال السنة المالية 2016.

#### ٩. عرض موضوع استقالة عضو مجلس الإدارة.

بيان رئيس الجلسه بأن السيد/ محمد ياسين رشاد رياح قد تقدم باستقالته من عضوية مجلس الإدارة بتاريخ 14/3/2017، و ان لجنة الترشيحات و المكافآت ستقوم بدراسة الترشيحات و التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المرشح الافضل، وسيتم مخاطبة مصرف سوريا المركزي و الجهات الأخرى المعنية للحصول على موافقتهم، على ان يتم عرض هذا التعيين على الهيئة العامة القادمة من اجل الموافقة على هذا التعيين.

وقد فوضت الهيئة العامة بالإجماع مجلس الإدارة باستكمال إجراءات التعيين، على أن يتم عرض هذا التعيين عليها في اجتماع الهيئة العامة القائم.

١٠. المعاقة على تحديد عقد الادارة الموقع بين البنك العربي ش.م.ع / الأردن والبنك العربي - سورية

للمدة سنة اعتباراً من 1/1/2017 ولغاية 31/12/2017

أشار السيد رئيس الجلسة إلى تجديد عقد الإداري الممكوح للبنك العربي ش.م.ع لمدة عام اعتباراً من 31/12/2017 ، وقد أشار رئيس الجلسة إلى أن الخدمات المقدمة من البنك العربي

تشمل:



- تقديم البرامج الإلكترونية المصرفية والدعم الفني اللازم في هذا المجال.
- إعداد الكوادر البشرية وتدريب موظفي البنك وتأهيلهم بشكل مستمر.
- تسهيل عمل البنك العربي - سورية مع المصارف المراسلة في خارج القطر.
- خدمات أخرى يطلبها البنك العربي - سورية من الشريك الاستراتيجي، وخاصة في مجال صياغة
- وإعداد السياسات والإجراءات البنكية المناسبة.

قيمة العقد السنوي هو 50 ألف دولار، ولا يمكن أن يكون نافذاً إلا بعد موافقة مصرف سورية المركزي عليه. وحيث أن مصرف سورية المركزي قد أورد بعض الملاحظات حول بنود العقد، فإننا نطلب موافقة الهيئة العامة على تفويض مجلس الإدارة بمناقشة هذه التعديلات مع الشريك الاستراتيجي وإقرارها بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي، حيث سيتم عرض الاتفاقية على مصرف سورية المركزي للحصول على موافقتهم.

تم فتح باب النقاش، حيث وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تجديد عقد الإدارة وعلى قيمته السنوية وعلى تفويض مجلس الإدارة بمناقشة التعديلات مع مصرف سورية المركزي والحصول على موافقتهم وإبرام العقد وفق التعديلات النهائية التي يستتبها مصرف سورية المركزي ومجلس الإدارة.

وبانتهاء مناقشة كامل بنود جدول الأعمال، أعلن السيد رئيس الهيئة العامة اختتام أعمال الهيئة العامة العادية ب تمام الساعة الثانية ظهراً من نفس تاريخ الاجتماع.

مراقب محمد ربيح الأحرم

مراقب: حازم صلاح دانيال



مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

السيد احمد الحورسي

السيدة ارعلم السمار

مدون الجلسة: غسان خميس ابو النيل

رئيس الهيئة العامة العادية: الدكتور/ خالد الوزني